international policy centre for inclusive growth

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل مد عوم بشكل مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وحكومة البرازيل.

ONE PAGER 437

ISSN 2318-9118 مارس 2020

القيمة السوقية للتعليم العام

سيرجي سواريس، المعهد البرازيلي الوطني للبحوث الاقتصادية التطبيقية ومركز السياسات الدولية من أجل الشامل

يمثل التعليم العام جزئاً مهماً من النفقات العامة والتحويلات العينية في الدولة، وغالباً ما تكون تلك النفقات موجهة إلى أفقر الأسر وبالمجان. ولذلك فإنه من المهم تقييم هذا الجهد العام على نحو كاف.

يستند هذا الملخص إلى البحث الذي قام به سيرجي سواريس في عام 2019 ليقارن ثلاث طرق لتقييم قيمة التعليم وأثره على توزيع الدخل. وفي كل طريقة تم حساب القيمة الإجمالية للخدمات التعليمية العامة حسب المستوى وكذلك حسب تأثيرها على عدم المساواة في الدخل بواسطة حساب مؤشر جيني ومعامل التركيز. ثم تم تطبيق كل طريقة من هذه الطرق على حالة البرازيل. والبرازيل بلداً له نظام تعليم عام بجودة جيدة وبيانات متاحة حول التعليم والإنفاق وتوزيع الدخل.

وتعد أكثر طريقة استخداماً في الآونة الأخيرة لحساب قيمة الخدمات التعليمية هي الطريقة الذي تستند على تقييم كلفة التعليم العام كجزء من ميزانية القطاع العام ويتم ذلك بحساب تكلفة التعليم العام على الدولة وتقسيم تلك الكلفة بشكل متساوي على الأسر التي لديها أطفال يدرسون في النظام التعليمي العام.

وأما الطريقة الثانية فهي تعتمد على استخدام سوق العمل كمقياس لقيمة التعليم العام. حيث يتم احتساب قيمة السنة التعليمية الإضافية بناءً على مقدار ما سيكسبه الأفراد في سوق العمل إذا درسوا لمدة عام إضافي.

الطريقة الثالثة تقوم على استخدام سوق الخدمات التعليمية الخاصة لقياس قيمة خدمات التعليم العام. ويتم هذا عن طريق حساب نفقات التعليم الخاص التي يدفعها الطلاب أو أولياء أمورهم واستخدام تلك القيمة لحساب ما يعادلها في التعليم العام. وتتم تلك المقارنة عبر النظر في درجات الاختبارات بين طلاب المدارس العامة وطلاب المدارس الخاصة ومطابقتها حيث ان تلك الطريقة تفترض أن درجات الاختبارات هي وسيلة جيدة لاختبار جودة التعليم بشكل غير مباشر.

جميع الطرق الثلاثة لديها مشكلات مفاهيمية. ومع ذلك، فالطرق الثلاثة يكملون بعضهم إلى حد ما والنظر في نتائج الطرق الثلاثة قد يوفر صورة كاملة للآثار التوزيعية والرفاهية للتعليم بشكل معقول نوعاً ما.

الطريقة الأولى: إفتراض ان القيمة السوقية للتعليم تساوي ما يكلف الدولة لتوفيره

مزايا هذه الطريقة هي: (1) من السهل القيام بها وفهمها. (2) متطلبات البيانات في هذه الطريقة متواضعة - كل ما هو مطلوب هو النفقات المصروفة على كل تلميذ حسب المستوى و (3) ليس هناك تغيير في حجم ميزانية الرعاية الاجتماعية فنفقات التعليم العام بحكم تعريفها تساوي حجم الضرائب المستخدمة لتمويلها.

ومع ذلك، هناك العديد من أوجه القصور في تلك الطريقة. أولاً تفترض تلك الطريقة أن جميع الطلاب يتلقون نفس جودة التعليم العام وهذا ليس الحال حتى لو كانت الدولة تنفق نفس الانفاق على كل تلميذ وحتى هذا أيضاً لا يحدث عادة. ثانياً لا تتماشى تلك الطريقة مع نظرية توفير السلع العامة التي تنص على أن قيمة الرفاهية للسلعة العامة هي مجموع المنفعة التي يحصل عليها جميع مستخدمي الخدمة.

الطريقة الثانية: إفتراض أن قيمة التعليم هي القيمة التي يحددها سوق العمل

والفكرة هنا هي أن نأخذ الفرق في القيم الحالية لمكاسب الرجال والنساء مدى الحياة مع وبدون سنة دراسية إضافية كقيمة لتلك السنة الدراسية. الميزة الرئيسية لهذه الطريقة هي ربط قيمة التعليم بآثاره في العالم الحقيقي. وهذا يسمح بتعزيز رفاهية التعليم العام، خاصة عندما تكون عوائد سوق العمل مرتفعة كما هو الحال في البرازيل.

المساوئ الرئيسية الثلاثة من هذه الطريقة هي: (1) النتائج تعتمد على قيمة الفرق بين عوائد سوق العمل وقيمة السنة الإضافية للتعليم ومن المعروف انه ليس هناك طريقة خالية من الانتقادات لتحديد هذه القيمة بالنسبة لبلد ما أو لشخص ما. (2) تختزل هذه الطريقة آثار التعليم على عنصر الدخل المستقبلي ويرى العديد من المعلمين أن التعليم له قيمة جوهرية بغض النظر عن تأثيره على النتائج المرغوبة الأخرى و (3) لا يمكن استخدام تلك الطريقة لتقييم التعليم قبل المدرسي باستخدام البيانات الحالية لأن المسوحات الأسرية لا تحتوي إلا على أعلى مستوى تعليمي مكتمل ولذلك لا نعرف مقدار الدخل الإضافي الناتج عن التحاقهم بالمدرسة التمهيدية.

الطريقة الثالثة: قياس قيمة التعليم العام عبر مقارنته بالتعليم الخاص

الطريقة الثالثة هي استخدام سوق التعليم الخاص لمعرفة قيمة التعليم العام. أحد الاحتمالات هو ببساطة إسناد قيمة التعليم الخاص من نفس المستوى وفي نفس المجال إلى التعليم العام ومع ذلك غالبا ما تعتبر المدارس الخاصة أفضل من المدارس العامة. وبسبب عدم وجود طريقة منهجية أفضل من تلك الطريقة فإننا نعتبر أن الجودة يتم قياسها فقط من خلال نتائج الاختبارات القياسية.

تتمثل ميزة هذه الطريقة في أنها مستندة إلى تحديد ما يرغب الناس في دفعه مقابل التعليم – وقد تكون الطريقة ناجحة في أي سياق يوجد فيه المدارس العامة والخاصة معاً. العيب الرئيسي هو أن تلك الطريقة تشترط مطابقة درجات الاختبارات بين التعليم العام والخاص. أما العيب الثاني فهو عيب تجريبي: فالكثير من البلدان النامية وحتى العديد من البلدان المتقدمة ليس لديها بيانات جيدة حول الاختبارات. ومع ذلك فإن الاختبارات الحالية كتلك التي تم تطويرها من قبل برنامج تقييم الطلاب الدولي وغيرها من الاختبارات تسمح بتطبيق هذه الطريقة في مختلف البلدان على الأقل في بعض المستويات الدراسية.

النتائج

النتائج من الطرق الثلاثة ليست بعيدة عن بعضها البعض. ومع ذلك، فإن الطريقة التي تعتمد على سوق العمل اوضحت اهمية وجود مدخلات أكبر للوصول لنفس النتائج المحققة من الطريقتين الأخرتين. واما الطريقتين الاخرتين فكانت لهما نتائج متقاربة وهذا ليس مفاجئ لأن نظام التعليم الخاص متأثر تأثيراً كبيراً بالتعليم العام ولكلا النوعين من التعليم مدخلات كثيرة واحدة (خاصة المعملين).

وتوفر جميع الطرق نتائج توزيعية مماثلة لأن الأطفال المستفيدين يوجدون في نفس الموقع من ناحية توزيع الدخل.

وبغض النظر عن طريقة التقييم المستخدمة فإن استنتاجنا هو أن قيمة التعليم العام في البرازيل تقترب من 6 بالمائة من دخل الأسرة ولهذه القيمة قدرة توزيعية كبيرة للغاية مما يقلل من عدم المساواة بمقدار يتراوح بين 3 و4 نقاط جيني.

المراجع:

Soares, Sergei. 2019. “The Market Value of Public Education—a Comparison of Three Valuation Methods.” *CEQ Working Paper*, No. 71. New Orleans, LA: Tulane University.

الآراء الواردة هنا هى آراء الكتاب وليست بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أو آراء حكومة البرازيل.

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل
International Policy Centre for Inclusive Growth
SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasília, DF - Brazil

ipc@ipc-undp.org ▪ www.ipcig.org
Telephone: +55 61 2105 5000